

حوار مع الإعلامي محمد العوني رئيس منظمة حرية الإعلام والتعبير



حاوره عبره حقي خاص بالواقع

تقديم :

عقدت منظمة حريات الإعلام والتعبير المعروفة بإختصارا ب(حاتم) ندوة يوم الخميس 2 غشت الماضي في موضوع (من أجل مدونة للإعلام والاتصال تضمن الحرية والتعددية) أسهم فيها كل من رشيد الفيلاي المكناسي، الأستاذ الباحث والكاتب العام السابق لـ "ترانسبارنسي المغرب"، والباحث في القانون محمد المسكي، والإعلامي محمد العوني مديرا للنقاش بصفته رئيسا للمنظمة وقد تركزت أهم محاور هذه الندوة حول العديد من القضايا الإعلامية الراهنة لعل أهمها الحق في الوصول إلى المعلومة كمكسب أقره الدستور الأخير. في هذا الموضوع تحديدا وفي قضايا إعلامية أخرى ملحة حاورت مجلة إتحاد كتاب الإنترنت المغربية الأستاذ محمد العوني رئيس منظمة حريات الإعلام والتعبير.

س : بداية شكرا على تلبيتكم دعوة مجلة إتحاد كتاب الإنترنت المغربية الإلكترونية من أجل إنجاز هذا الحوار الهام في هذا الظرف والمنعطف التاريخي الذي يعرف فيه الحقل الإعلامي بكل وسائطه التقليدية والحديثة حراكا وتجاذبا وتحولات بنيوية حاسمة ولقد نظمتم بهذا الصدد ندوة تمحورت

أساسا حول واقع وأفاق الولوج إلى المعلومة ، ماهي أستاذ محمد العونى أهم الخلاصات التي توصلت إليها هذه الندوة ؟

ج : شكرا للالتفاتتكم الطيبة أولا هذه الندوة جاءت في سياق اللقاءات حول قضايا الإعلام التي تنظمها منظمة حريات الإعلام والتعبير(حاتم) تحت شعار: من أجل مدونة لقوانين الإعلام والاتصال تضمن الحرية والتعددية وجاءت كذلك في سياق التفاعلات ومجموعة من الوقائع التي حدثت في المغرب في الفترة الأخيرة وكان من أبرزها إنتهاك الحق في الوصول إلى المعلومة مثل واقعة كشف تعويضات وزيرالمالية الأسبق ومدير الخزينة العام للمغرب وفي نفس الوقت هو كان مديرا للضرائب فكان قد تبادل هو والوزيرتعويضات عالية القيمة وعوض أن يفتح تحقيق قضائي في الموضوع ويتم البحث عن سمي بمسرب المعلومة فقد تم الإعتداء على أحد الأطروزارة المالية باعتبار أنه هو من سرب هذه المعلومة وتم اقتحام وتفتيش منزله وانتهاك سرية حاسوبه الشخصي وهذا يعني أن المغرب في هذه الحالة لم يتخلص من الممارسات القديمة وهذا يتناقض مع الفصل 27 من الدستور وأن هناك تناقض مع البحث عن الحقيقة ومع الحق في الوصول إلى المعلومة وعوض أن تكون هناك متابعة لمن نهب المال العام يتم متابعة من كشف عنه وفضحه علما أن المغرب قد وقع على الإتفاقية الدولية لمحاربة الفساد وهي إتفاقية تنص على حماية الشهود والمبلغين .

س : الولوج إلى المعلومة هو حق دستوري كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، الأستاذ محمد العونى مالذي يجعل الدولة ماتزال في بعض الأحيان تمارس نفس التعتيم للوصول إلى المعلومة ؟

ج : لقد نص الدستورالمعدل على الحق في الوصول إلى المعلومة في فصله 27 وهذا مكسب من مكاسب الحركة الحقوقية من بينها منظمة حريات الإعلام والتعبيروترانسبرانسي التي ألحت على دسترة هذا الحق بشكل واضح يضمن تحمل الدولة من خلال المرفق العام وعبرالإدارات الخاصة أقول تحملها مسؤولية إنتاج المعلومة ثم تمكين المواطنين والمواطنات منها .

س : إذا كان الإعلاميون والصحفيون الذين يتوفرون على حماية مؤسساتية ومهنية خاصة يجدون صعوبات في الوصول إلى المعلومة فما بالك بالمواطنين والمواطنات العاديين ؟

ج : هذا يعيدني إلى السؤال السابق لكي أتحدث عن التعتيم والإحتكاروالسرية وحجب المعلومة والأخبارالتي تغرق فيها بلادنا ، فهناك نوع من التقاليد ينبغي محاربتها والإقلاع عنها إذا أردنا أن ندخل إلى عصرالمعلومة ومجتمع المعرفة والذي كثيرا ما سمعنا عنه ودولة الحق والقانون

والمؤسسات وهذه كلها مقومات تتطلب لتتحقق على أرض الواقع من ضمن ماتتطلب أن يكون هناك فتحة للمساواة أمام سلطة المعرفة والتي تؤكد المعلومة اليوم والخبر والمعطيات التي بحوزة الإدارات والمؤسسات عامة وحتى في بعض الأحيان لدى بعض الخواص الذين يشتغلون في أمور وقضايا لها علاقة بتدبير الشأن العام أو علاقة بمصلحة المواطنين والمواطنات والبلاد عامة وبالتالي هو حق للجميع وعلى رأسهم الصحفيين الذي هم أولى من يجب أن يستفيد من هذا الحق بصفتهم وسطاء للمجتمع والرأي العام والمتلقين من أجل تزويدهم بالأخبار التي تركز على المعلومات والمعطيات بالإضافة إلى الأحداث التي تقع هنا وهناك وبالتالي نجد نوعا من الظلم للإعلام والإعلاميين نتيجة محاولة معاقبتهم وذلك بعدم تمكينهم من المعلومات والأخبار والعمل على حجبها بشكل غير مقبول لذا فنحن نطالب بأن يتم إقرار قانون يجرم هذا السلوك كما يجب إحداث جزاءات وعقوبات في حق كل من يمنع أو يحجب الأخبار أو يستولي بشكل من الأشكال على المعلومات ولا يجعلها في متناول المواطنين والمواطنات وفي مقدمتهم الباحثين الجامعيين في مختلف التخصصات لأن من المؤسف أن الكثير من هؤلاء من لا يستطيعون الوصول إلى المعلومة وبالتالي فهم يضطرون في بعض الأحيان البحث عنها خارج الوطن حتى يتمكنوا من إنجاز مشاريعهم العلمية والفكرية...

س : جرت العادة في هذا الصدد أن نوجه الانتقادات إلى الجهات والأركان المستحوذة على المعلومة وننسى أو نتناسى أن نوجه أيضا انتقاداتنا إلى بعض الصحفيين الذين يدخلون في لعبة المساومة من أجل الحصول على المعلومة بطريقة أو بأخرى مارأيك ؟

ج : أكيد أن هناك بعض الصحفيين الذين يستطيعون لعبة وفخ إعطاء المعلومة بمقابل معين لكن هم على كل حال قليلون وينبغي أن نكون نوعا ما منصفين لهم للإعلاميين بشكل عام في المغرب لأن هناك الكثير من الصحفيين الذين يبذلون يوميا مجهودات كبيرة من أجل الوصول إلى الأخبار وأيضا التحقيق فيها وتمحيصها خاصة أن المصادر التي تعطي هذه الأخبار قليلة ونادرة لكن سؤالك في الحقيقة يجب أن يوجه إلى المؤسسات الإعلامية التي لاتقوم بأدوارها في حماية الصحفيين من أجل أن يقوموا بعملهم بكل حرية ومسؤولية وانطلاقة وأن يساندوا في الحالات التي يتعرضون فيها للإعتداءات أو المتابعات هذا من جهة ومن جهة ثانية فهم لاتوفر لهم الإمكانيات المادية الضرورية ليقوموا بأدوارهم لمواجهة هذه التقاليد السلبية التي تسود بلادنا على مستوى حجب الأخبار والمعطيات والتعتيم وإقفال كل أبواب المصادر ومعاقبة حتى كل من يسرب معلومات وثالثا هذه المؤسسات الإعلامية لاتوفر الوسائل المادية الضرورية والشروط المهنوية لقيام الصحافي بواجبه في التقصي والتحري وهذا يقتضي شروط مهنوية مريحة بحيث يستحيل أن

نطلب من الصحفي أن يتولى الإشراف أو أن يملأ بياض صفحة في جريدة ورقية أو مساحة زمنية في برنامج إذاعي أو تلفزيوني دون أن يوفر له المساحة الضرورية للإشتغال ..لا يمكن للصحافي أن يقوم بهذه المهمة يوميا ولساعات طويلة من دون عطلة أو مقابل مشرف وغيرها من الشروط اللازمة لتحقيق ذلك ... إن العديد من الصحفيين من يحاولون فضح كل من يمتنع عن أن يزودهم بهذه المعلومات والمعطيات والأخبار الطاجزة غير أن مؤسساتهم الإعلامية تمنعهم من ذلك .

س : يعرف المشهد الإعلامي ببلادنا رجاء وتدافع في الآراء وخرجات إعلامية ساخنة خاصة فيما يتعلق باوضاع الصحفيين في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ، مسالة دفتر التحملات والحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع قانون الصحافة المرثقب مدونة الإعلام .. إلخ في رأيك أستاذ محمد العوني إلى مايدل هذا الحراك ألا يمكن أن نتفائل للأفق الذي سيتشكل من خلاله ؟

ج : أتمنى أن يكون تفاعل في سياق مرتبط بالواقع لكن الوضع في الحقيقة لا يدعو للتفاؤل بشكل موضوعي إذا أردنا التعاطي مع المعطيات في الواقع هناك حديث تم تداوله منذ سنوات طويلة حول إعطاء الإعلام المكانة التي يستحقها وخصوصا السمعي البصري منه وما تعلق بالإستقلالية والإسهام في البناء الديمقراطي .

س : هل تقصد بالسنوات الطويلة أي منذ مناظرة 1993 ؟

ج : أجل منذ مناظرة 1993 أي منذ 20 سنة لازلنا ندور في الحلقة المفرغة ، هناك تحكم وتسلط على الإعلام بشكل لايجعله يقوم بادواره وهناك عملية إفراغ للعمل الإعلامي من كل محتوى ، ونموذج الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة هو نموذج فاقع للنظر لمن يتتبع الأمور وهناك محاربة لكل سعي من قبل الصحفيين لكي يببوا إستقلاليتهم وأن يشتغلوا بمهنية عالية وهذا يعني أن هناك فك إرتباط هذه الآفاق بوعي المسؤولين وكذلك لا بد من دور المجتمع المدني ولا بد من التحسيس بمكانة الإعلام وضرورة إنتقاله إلى مرحلة متطورة بحيث لا يمكن تصور إنتقال ديموقراطي من دون تحرير حقيقي للإعلام من كل تسلط وتلاعب بالرأي العام .

س : هذا يجرنا إلى سؤال آخر في موضوع الإستقلالية مارأيك في إنفتاح الحقل الإعلامي السمعي على القطاع الخاص ؟

ج : مع الأسف عملية تحرير الإعلام السمعي ينبغي أن توضع بين ظفرين... إن التحرير لم يكتمل إذ لم يكن له لامضمون ولاشكل ولهذا سنجد أن هناك تعدد إذاعي لكن هذا التعدد لايعكس تعبيرات المجتمع كما هي في الواقع فنجد الكثير من الإذاعات الخاصة فيها بعض الإشرافات غيرأنها إستثناءات تؤكد القاعدة التي هي الإبتعاد عن البحث عن الحقيقة والترويج لها والعمل اليومي من أجل بناء إستقلالية إعلامية في الواقع لهذا سنجد أن هناك غلبة للتمميع في الإعلام الإذاعي وغياب المهنية مثلما وقع للصحافة المكتوبة خلال نهاية التسعينات وبداية الألفين حيث ظهرت مذابراعلامية متقدمة ومتطورة في العمل الإعلامي النقدي الذي يدافع عن الإستقرلية بكل ما أوتي من إمكانيات ومهارات ومهنية لكن تم التراجع عن هذا المستوى بفعل حصار قوي في إتجاه الجناح المهيم داخل السلطة السياسية الذي أفرغ الإعلام المكتوب وسيطر على جزء كبير منه نظرا لتحكمه في الموارد المالية وفي سوق الإشهاروهو نفس الوضع نلاحظه اليوم بالإذاعات الخاصة فبالرغم من جدتها كنا نتمنى أن تؤسس لتجارب رائدة لكن مع الأسف لم يحصل هذا لكن في المقابل لاينبغي أن نغمت الزملاء حقهم فهناك إشرافات غيرأنها تبدو مثل الواحات أوجزر معزولة في فضاء يتجه إلى عدم الإعتماد على مقابيس المهنية وبناء عىقات التواصل الذي يعكس أوضاع الرأي العام ويسعى في هذا الرأي العام يتفاعل معه ويفعل فيه وهذا الوضع هو مع الأسف لم نصل إليه بعد وهذا مؤسف ، فهناك أموال كثيرة تضيع وهذا يضاف إلى الفضاء التلفزي أيضا الذي ينفراملتقي سواء كان قارئًا أو مستمعا أو مشاهدا وعندما ينفرة فإن لهذا الملتقي بدائل عديدة وهذه البدائل مضرّة بالوطن وبالإعلام المغربي.. هناك بدائل في أغلبها مضرّة بمصالح الوطن ومضرّة بالمهنة وبتطويرها.. إذن ينبغي على المسؤولين على الإعلام أن يخلوا من أنفسهم عندما يطلعوا على هذه النسب من المشاهدين والمستمعين والقراء الذين يتوجهون إلى قنوات وفضائيات وإلى مجلات وجرائد خارجية أولى البديل الأوسع الآن الممثل في الإعلام الإلكتروني الذي يتضمن هو كذلك الإعلام الأجنبي وهو حاضر بقوة لأن الحرب على الإعلام واستقلالته أيضا ممارسة في الإعلام الإلكتروني بالمغرب .

س : يثار حاليا موضوع المغادرة الطوعية في هيكلة الموارد البشرية للشركة الوطنية للإذاعة

والتلفزة ؟

ج : أجل لقد غادر منذ شهر تقريبا أوأقل بقليل حوالي 70 من أطر الشركة الوطنية من بينهم تقنيون وصحفيون وإداريون .

س : أعتقد أن هذه الأطر المغادرة قد راكمت تجربة إعلامية وتقنية وفنية عالية منذ عشرات السنين ألا يمكن أن تؤثر هذه المغادرة على جودة المنتج الإعلامي في الشركة ؟

ج : هذا نزييف في الحقيقة لا يمكن تصوره إلا في مؤسسة لاتعطي الإعتبار لأطرها وتقلب طبيعة المؤسسة ومع الأسف أنه يوجد ضمن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تقريبا 2300 إطار من بينهم 400 صحافي فقط غادر منهم في فترة سابقة ويغادر منهم الآن العشرات بالإضافة إلى من يغادرون إلى التقاعد . إذن هناك نزييف في الأطر الإعلامية وهذا يؤثر أولا على المؤسسة فهي مقلوبة رأسا على عقب فعوض أن تكون أغلبية العاملين هي من الإعلاميين من صحفيين وتقنيين وفنيين نجد أن الأغلبية هي أطر إدارية أغلبها لاعلاقة لها بالإعلام مباشرة ثم هناك سيطرة مدراء ومسؤولين لاعلاقة لهم بالعمل الإعلامي وهيكل المؤسسة ككل فيها تصوران الإذاعة لم تبق كمديرية علما أن هناك أربع قنوات داخل هذه الإذاعة الوطنية وهناك الأمازيغية وإذاعة القرآن الكريم والإذاعة الدولية . إذن هذه أربع إذاعات بدون أطر مسيرة بينما نجد أن هناك مديرية الشؤون المالية والإدارية ومديرية الجانب التقني والمديرية العامة وهناك أزيد من 130 مسؤول في الإذاعة والتلفزة ضمنهم أزيد من 30 مذيع وهؤلاء يستنزفون ميزانية الإذاعة والتلفزة وهذا يدفع الإعلاميين والصحفيين على الخصوص إلى مغادرة الإذاعة والتلفزة لأنهم يشتغلون ويكدون والآخرين يأخذون تعويضات مرتفعة ، فهناك مدراء يتقاضون 5 ملايين سننيم شهريا ومنهم من يتقاضون 3 ملايين شهريا في حين جل الصحفيين لاتصل مرتباتهم حتى إلى أقل من نصف هؤلاء .

س : الأستاذ محمد العوني حضرت أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته وزارة الإتصال بالمعهد العالي للإتصال والإعلام يوم 10 مارس من هذه السنة وكنت من أبرز المناهضين لفكرة تقنين الصحافة الإلكترونية لكن في المقابل كيف تنظر إلى الفوضى العارمة التي يشهدها هذا القطاع ؟

ج : نعم مثلما وقع في الصحافة المكتوبة في المغرب هناك نقاش مجانب للصواب وهو نقاش يحاول من خلال بعض التوجهات المتسلطة خلط حرية الإعلام وحرية التعبير بتنظيم المهنة وهذا نفسه يعاد طرحه في الإعلام الإلكتروني وهناك مجالات للتعبير واسعة لا يمكن تقنينها أبدا ونحن لايمكن أن نعبد صنع العجلة وما علينا إلا أن نطل على تجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال وحققت تطورا هائلا وبالتالي هناك مجال للعمل الإعلامي الذي أصبح الإعلام الإلكتروني أحد جبهاته ... إن هذا الإعلام الإلكتروني يقوم بأدوار ووظائف طبقا للشروط المهنية ينبغي أن يخضع

للتنظيم العادي كما هو الأمر في الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية أما أن تحاول وزارة الإتصال أو غيرها من أجهزة الدولة لتفرض قوانين الرقابة والمنع والحجب وإحصاء الأنفاس داخل الإنترنت فهذا غير مقبول... إنه نفس النقاش الذي وقع قبل سنوات عديدة في المغرب حول بعض الأطراف التي لجأت إلى إصدار نشراتها الخاصة بشكل غير مهني وقضينا سنوات طويلة من أجل أن نصل إلى هذا الفصل المنهجي الضروري بين ما هو مؤسسة إعلامية وما هو تعبير حر كما هو الحال عند كاتب معين يكتب عمودا يوميا أو أسبوعيا في جريدة ما إن هذا يندرج ضمن حرية الشخصية فهل يمكن أن نراقبه..؟ إذن الموضوع هو كيف يكون هناك تنظيم للإعلام عامة والإعلام الإلكتروني خاصة وهذا التنظيم يبدأ أولا بتوفير حقوق الإعلاميين قبل أن نطالبهم بواجباتهم. لا يمكن محاربة الإشاعة بدون توفير المعلومة والخبر للناس عامة وللصحافيين بشكل خاص.. أيضا لا يمكن محاربة القذف والشتم الذي يتورط فيه البعض دون أن توفر فضاءات للحوار المفتوح الذي يعبر فيه الجميع. لا يمكن تجاوز هذه الإنزلاقات بدون توفير شروط للحوار والإعلام قد تجاوز وظائفه التقليدية وأصبح فضاءا للحوار والتواصل والنقاش العميق.. هذا الجانب هو الذي ينبغي أن نوفره عبر برامج حوارية في الإعلام السمعي البصري وأن يشرك فيه الجميع، آنذاك سنجد أنفسنا أمام الحوار الراقي الذي يطرد الحوارات المسفة والمبتذلة وهو من دون الشك السبيل الوحيد وليس بالتقنين والعقاب علما أنه عندما نلاحظ ونمحص في الإعلام المغربي عامة نجد الخروقات والانتهاكات من قبل الإعلاميين وهي نادرة لكن الحاضر بقوة هو انتهاك حقوق الإعلاميين بدءا بمحاولة السلطات التحكم في الإعلام والتلاعب بالرأي العام وعدم تقدير الإعلاميين وإعطائهم المكانة التي يستحقون.

س : أخيرا الأستاذ محمد العوني مجلة اتحاد كتاب الإنترنت المغاربة تشكركم على سعة صدركم وعلى تفاعلكم مع قرائنا .